الاقتصادي

14
العدد (2286)
السنة التاسعة - الاحد (23)
تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

بورصة بغداد تشهد تداولاً متزايداً لأسهم المستثمرين الأجانب

خبراء يتوقعون انتعاشها بعد قرب إدراج شركات الهاتف النقال

□ بغداد / احمد عبد ربه - وكالات

متابعة بيانات البورصة (أرشيف)

شهدت سوق العراق للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي تداول أسهم متزايداً للمستثمرين الأجانب، في وقت يستعد السوق لإدراج أسهم شركات الهاتف النقال الثلاث الرئيسة العاملة في البلاد.

وقال المدير المفوض للبورصة طه أحمد عبد السلام في تصريحات صحفية إن "قيم الأسهم المتداولة هذا العام حتى ٣٠ أيلول ارتفعت إلى ٤٩٥ مليون دولار مقارنة مع ٣٣٧ مليون دولار في عام ٢٠١٠ بأكمله".

وتعد البورصة المحلية التي بدأت عملها في ٢٠٠٤ وفيها الآن ٨٦ شركة مدرجة هدفا للاستثمارات الخاصة خارج صناعة النفط في بلد لا تزال تسيطر عليه الشركات الحكومية.

وأضاف عبد السلام إن "المستثمرين الأجانب اشتروا ٦٦ مليار سهم بقيمة ١١٠ ملايين دولار منذ بداية العام وحتى نهاية أيلول وكانوا قد باعوا سبعة مليارات سهم فقط بقيمة ١٨ مليون دولار في ٢٠١٠".

وكان تداول الأجانب منعدما تقريبا منذ أعوام قليلة.

ووصف الأكاديمي الاقتصادي ميثم لعيبي دخول المستثمرين الاجانب الى سوق العراق للأوراق المالية بالخطوة الاولى والمهمة من اجل دخول شركات الاستثمار الحقيقي الى العراق.

وقال لعيبي لـ(المدى الاقتصادي) "إن هذا النوع من الاستثمار لا يتطلب دخول معدات ومهندسين، وإنما يقضي بأن يدخل المستثمرون بمفردهم من اجل شراء الأسهم والسندات".

وأضاف لعيبي "يعد هذا الاستثمار من استثمارات المضاربة في أسعار الأسهم والسندات بسوق الاوراق المالية ويعمل على زيادة التعاملات للبوصة والطلب على الاوراق المالية مما يرفع من قيمة هذه الشركات".

من جانبه قال الخبير المالي هلال الطحان لـ(المدى الاقتصادي) "إن نصيب الشركات الاجنبية في سوق العراق للأوراق المالية في السابق لا يتعدى (٣٪) من المجموع الكلي للسوق لذلك لم يتأثر بالأزمة المالية التي حدثت في ٢٠٠٩ والتي قضت على معظم اقتصاديات الدول العظمى".

وأضاف الطحان "بعد استقرار الوضع الأمني بالعراق شجع ذلك على دخول بعض المستثمرين الأجانب بالسوق مما عمل على زيادة المنافسة مع المستثمرين العراقيين".

وتابع الطحان "أن هذا الدخول يخدم السوق بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام ويعتبر توجها صحيحا نحو الاستثمار الصحيح أسوة بالأسواق المالية العالمية"، لافتاً إلى انه يحجم المستثمرين المحلين الصغار مما يزيد الإقبال على شراء الأسهم والسندات.

إلى ذلك قال الخبير المصرفي فاروق الرمضاني لـ(المدى الاقتصادي) "إن سوق العراق للأوراق المالية يعتبر في الوقت الحاضر من الأسواق الناجحة فالمستثمرون الأجانب يتوافدون إلى هذه السوق لشراء الأسهم والسندات"، مبيناً أن الربيع العربي أثر على الأسواق المالية لمعظم الدول العربية مما جعل السوق العراقية تشهد رواجاً ملموساً فتحقيق الربح المالي ونقله إلى الخارج يحفز المستثمرين على دخول هذه السوق.

وتعد شركة (٥٥ نورث) ومقرها روسيا مثالا واضحا على الإقبال الأجنبي على البورصة العراقية.

وقال العضو المنتدب للشركة بول كوليسون، إنها "تخطط لإنشاء صندوق استثمار بقيمة ٢٥ مليون دولار حيث يشكل ذلك الحد الأقصى الذي تستطيع استثماره الآن نظرا لمستوى السيولة المنخفض في البورصة العراقية"، مضيفاً أن "من المهم البدء مبكرا، إنها فرصة رائعة لإنشاء صندوق صغير".

وقال بانو سوكونين الشريك في "فينيش فيرتوس اوي كابيتال"، التي بدأت الاستثمار في البورصة العراقية قبل نحو ثلاث سنوات في تصريح صحافي، إن "العراق يشكل فرصة كبيرة للاستثمار حيث لا توجد منافسة قوية ولا تزال الأسعار في السوق منخفضة".

يشار إلى إن شركات تشغيل خدمات الهاتف المحمول الثلاثة آسياسيل التابعة لاتصالات قطر (كيوتل)، وكورك تليكوم المملوكة جزئيا لفرانس تليكوم، وأجيليتي الكويتية للخدمات اللوجستية، وزين العراق التابعة لزين الكويتية، ملزمة بإدراج أسهم في البورصة العراقية بموجب تراخيص تشغيلها التي تكلفت ١,٢٥ مليار دولار.

وقال عبد السلام الأسبوع الماضي إن القيمة الرأسمالية للسوق التي تبلغ حاليا أربعة مليارات دولار يمكن أن ترتفع إلى مثليها بمجرد إدراج أسهم شركات المحمول.

وقال المدير التنفيذي للمبيعات وتداول أسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى "مورجان ستانلي" أوليفر إيمانويل، إن "الطرح العام الأولى للأسهم الذي ستقوم به شركات المحمول في العراق سيدعم السوق المحلية بشكل كبير"، مضيفاً أن "الطروح العامة الأولية لأسهم شركات الاتصالات ستعمل بلا شك كمحفز للبورصة من خلال جذب اهتمام أكبر من المستثمرين الإقليميين والدوليين والمساعدة في تحسين السيولة في السوق".

وقال مستثمرون إن تطبيق بعض القواعد التنظيمية مثل خدمات الحفظ المصرفية، وتسوية تعاملات الأسهم يمكن أن تفتح السوق بشكل أكبر أمام مزيد من الأموال الأجنبية.

ومن شأن تطبيق تسوية تعاملات الأسهم أن يتيح للمستثمرين غير العراقيين مدة تصل إلى يومين لترتيب السداد بعد إجراء المعاملة مقارنة مع النظام الحالي الذي يلزمهم بالسداد قبل إجراء المعاملة.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

الاستثمار الإسكاني في التعليم العالي

في وقت يحتل الاستثمار الإسكاني الأولوية المطلقة في مشاريع هيئات الاستثمار العاملة في البلد، يتطلع طيف واسع من الأساتذة الجامعيين إلى استثمار أمثل وفاعل في قطاع التعليم العالي، حيث وصلتنا نداءات ومطالبات واسعة من تدريسيي الجامعات العراقية لتناول هذا الموضوع الذي لم ير النور عبر الوزارات المتعاقبة للتعليم العالي بعد عام ٢٠٠٣، حيث ظل الأمر في إطار التنظير والتصريحات والوعود من قبل الجهة القطاعية المتمثلة بالوزارة.

وقد أطل علينا وزير التعليم العالي والبحث العلمي الحالي علي الأديب برؤية استثمارية عامة لمفاصل هذا القطاع ومنه الإسكان الجامعي للأكاديميين، ولكن الخطى مازالت بطيئة تسير سير السلحفاة ولم تنبئ بمشاريع واعدة تعالج أزمة السكن الخاصة بشريحة تدريسيي وموظفي الجامعات، وهي بطبيعة الحال متفاقمة وبحاجة إلى حلول سريعة وناجعة، كما أنها بحاجة إلى حلول متوسطة وبعيدة المدى تنهي هذه الأزمة بالكامل وبسقف زمني محدد.

ولعل القاسم المشترك في المناشدات التي وردتنا من الأوساط الجامعية يكمن بأن تتبنى وزارة التعليم العالي خطة استثمارية مع الوزارات المعنية أو مع شركات القطاع الخاص لإنشاء مشاريع إسكانية في المواقع الجغرافية القريبة من الجامعات كافة، أو أن يصار إلى السماح للجامعات بتفعيل خطط استثمارية خاصة بها لإنشاء مجمعات سكنية لأساتذتها وموظفيها وبشكل يغطي الحاجة الفعلية.

وعلى الرغم من المشاريع المعلنة سابقاً من قبل الوزارة أو الجامعات إلا أنها قد تصطدم بعراقيل هي ذاتها عراقيل الاستثمار الإسكاني في العراق تتعلق بتخصيص الأراضي والتخصيصات المالية المطلوبة والآليات القانونية لشمول أكبر عدد ممكن من الأساتذة الجامعيين، فضلاً عن الدور الساند للمؤسسات التمويلية والذي يعد غاية في الأهمية وبالتنسيق مع الوزارة أو الجامعات بشكل مباشر اختصاراً للإجراءات الإدارية والروتينية.

كما لابد من الإشارة إلى أن الضرورة تستدعي توفير السكن الملائم واللائق لشريحة الأساتذة الجامعيين سعياً لخلق مناخات خصبة لهم في أداء دورهم ورسالتهم التعليمية على أكمل وجه من دون وجود منغصات تعتري حياتهم المعيشية، ذلك أن المعرفة والثقافة والعلم تتطلب وضعاً معيشياً واقتصادياً ملائماً لتحقيق الجانب الإبداعي في المؤسسة التعليمية.

وفي الوقت نفسه يمكن أن نؤكد أن الرؤية الاستثمارية التي أعلنت عنها وزارة التعليم العالي الحالية تتطلب إجراءات سريعة وتنسيقا عالي المستوى مع الجهات والوزارات ذات العلاقة وتخصيص الموازنات الاستثمارية المطلوبة في الجامعات واستقدام الشركات الاستثمارية العالمية سعياً لإنشاء مجمعات سكنية ملائمة وعلى وفق عملية التقسيط المريح، حيث يمكن لنا أن نسترشد بتجارب دول المنطقة في هذا الاتجاه التي تعطي أولوية للمشاريع الإسكانية للأساتذة الجامعيين انطلاقاً من قناعتها بأهمية هذه الشريحة.

ولذلك فأن جدلية الاستثمار الإسكاني تعد غاية في الضرورة، ونتطلع إلى إجراءات عاجلة للتصدي لازمة سكن الجامعيين.

اعتماد سعر برميل النفط ٨٠ دولاراً في موازنة عام ٢٠١٢

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت لجنة المالية النيابية أن الحكومة قررت اعتماد سعر النفط بواقع ٨٠ دولاراً للبرميل بدلاً من ٨٥ دولاراً في موازنة عام ٢٠١٢ تنفيذا لملاحظات صندوق النقد الدولي. وقال عضو اللجنة عبد الحسين الياسري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الحكومة العراقية أعادت ملف موازنة عام ٢٠١٢ إلى وزارة المالية لتعديل أسعار النفط الخام التي تعتمد عليها الموازنة وتخفيضها من ٨٥ دولاراً إلى ٨٠ دولاراً لبرميل النفط". وأضاف أن" قيام الحكومة بإعادة ملف الموازنة تلبية لاعتراضات صندوق النقد الدولي ولأهميته الاستشارية ومن باب الرأي الاقتصادي الحيطة والحذر في بناء الموازنات المالية" وأشار إلى أن "العطلة التشريعية لمجلس النواب لا تؤثر على إقرار موازنة عام ٢٠١٢ قبل بدء العام المقبل خاصة مع توجه وزارة المالية لاستعانة بخبراء مختصين بوضع الموازنات المالية".

الاعرجي: يدعو الشركات الهندية للدخول إلى السوق المحلية

□ بغداد / المدى الاقتصادي

دعا رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الأعرجي الشركات الهندية في مختلف الاختصاصات للدخول إلى السوق المحلية الواعدة واقامة مشاريع استثمارية ذات طابع استراتيجي من خلال خلق شراكات استثمارية مختلفة مع القطاع العراقي الخاص.

وقال بيان للهيئة تلقت (المدى) نسخة منه ان دعوة الاعرجي جاءت خلال حضوره الملتقى الاقتصادي العراقي – الهندي الاول الذي عقد في مجلس الأعمال الوطني العراقي بحضور السفير الهندي وعدد من رؤساء كبريات الشركات الهندية، مؤكدا أن هناك فرصا استثمارية كبيرة في العراق يمكن استغلالها في مختلف القطاعات ومنها (السكن، التعليم، الصناعة، الزراعة، الصحة) وغيرها.

وأضاف البيان أن رئيس الهيئة عرض للوفد الهندي وعلى هامش أعمال الملتقى شرحا تفصيليا بالخطط الحكومية المعتمدة للسيطرة على أزمة السكن في العراق، مبينا أن الخطة الخمسية للأعوام (٢٠١٠– ٢٠١٤) التي وضعتها وزارة التخطيط بينت وجود نقص يصل إلى مليوني وحدة سكنية في العراق، حيث أخذت الهيئة ومن هذا المنطلق على عاتقها مشروع بناء مليون وحدة سكنية في عموم العراق عن طريق الاستثمار.

وبخصوص الضمانات التي سيحصل عليها المواطنين المتقدمين على مشروع مدينة بسماية قال رئيس الهيئة إن الهيئة الوطنية للاستثمار هي الضمان وان هناك عقدا بين الهيئة والمواطن بالإضافة إلى ضمانة البنوك الحكومية الثلاث (الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة)، كما سيزود المواطن بوصل رسمي عن الدفعة الأولى التي سيتم دفعها عن الوحدة السكنية على أن يتم تسجيل الأقساط الأخرى أصوليا باسم المواطن.

وأضاف أن الهيئة تلقت طلبات عديدة تخص تخفيض قيمة الدفعة المقدمة للوحدة وهي تدرس هذه الطلبات مع الجهات المعنية بالموضوع، مؤكدا بان الهيئة تعمل على تقديم كل ما هو ممكن للمواطن وان القرار بهذا الأمر هو قرار المصارف المشاركة أكثر منه قرار فني يخص الهيئة، مفيدا أن هناك خطة للحكومة لبناء وحدات سكنية خاصة يتم إعطاؤها من دون مقابل لمن هم تحت خط الفقر من أبناء الشعب وتم تخصيص ملياري دولار لهذا المشروع ضمن مشروع قانون البنى التحتية.

من جهته قدم السفير الهندي في بغداد شكره وتقديره للحفاوة والتقدير الكبيرين التي قوبل بها الوفد الهندي من قبل الجانب العراقي، مبديا استعداد شركات بلاده لتقديم خبراتها إلى الشركات العراقية وبناء علاقات اقتصادية كبيرة بين البلدين وبما يخدم مصالحهم المشتركة.

هذا ورحب رئيس مجلس الأعمال الوطني العراقي الاستاذ ابراهيم البغدادي الذي حضر الاجتماع بالوفد الزائر، وقال ان الشعب العراقي والشعب الهندي يتمتعان بعلاقات طيبة معربا عن استعداد مجلس الأعمال العراقي للتعاون مع القطاع الخاص الهندي تحت مضلة الهيئة الوطنية للاستثمار لإقامة علاقات إستراتيجية طويلة الأمد أو الاتفاق على خلق شراكات واسعة في مشاريع استثمارية مختلفة وفي جميع القطاعات.

الى ذلك أكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي ضرورة حصر جميع الاراضي المناسبة في كل محافظة بهدف تخصيصها للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي ولاسيما مشروع المليون وحدة سكنية.

وذكر بيان للهيئة ان تأكيد الأعرجي جاء خلال الاجتماع الدوري الخاص بهيئات الاستثمار في المحافظات مبيناً أن الضرورة تستدعي اختيار الأراضي المخصصة لبناء الوحدات السكنية القريبة من المدن ومراكز المحافظات أو اختيار مواقع بمساحات كبيرة خارج المدن تصلح لتكون مدينة متكاملة الخدمات، مع ضرورة توطيد التعاون مع الحكومات المحلية والجهات القطاعية في تلك المحافظات بشأن تخصيص تلك الأراضي ومراعاة أن تكون خالية من جميع المعوقات.

وحول مشاركة الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار بالمحافظات في معرض بغداد الدولي في دورته القادمة بين الأعرجي أن الهيئة تعمل حاليا على احتضان جميع أجنحة هيئات الاستثمار في المحافظات في جناح كبير، الأمر الذي يسهل على المستثمر والشركات المساهمة في المعرض الاطلاع على الخارطة الاستثمارية في كل محافظة، فضلا عن المشاريع الاستثمارية فيها، موجها بضرورة مراعاة المحاور الاقتصادية والخصوصية في طرح الخارطة الاستثمارية لكل محافظة وتحديد المشاريع حسب أولويتها وأهميتها للمحافظة إن كانت سكنية أو زراعية أو صناعية.

من اروقة احد المعارض المقامة في العراق (أرشيف)

الدباغ: مستعدون لحل مشكلة ديون الأردن

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أبدى الناطق باسم الحكومة علي الدباغ استعداد حكومته لحل مشكلة الديون المترتبة للأردن من حقبة النظام السابق بعد أن أنهت هذا الملف مع الجانب المصري.

وتقدر قيمة المطالبات الأردنية الرسمية بنحو مليار ونصف المليار دولار مترتبة للبنك المركزي الأردني على نظيره العراقي في حين لا توجد أرقام دقيقة لمستحقات التجار والشركات الأردنية.

برلماني: ضرورة منح القروض لتنمية الثروة الحيوانية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

دعا عضو لجنة الزراعة والمياه في البرلمان النائب فؤاد الدوركي إلى إنشاء مشروع وطني لتنمية الثروة الحيوانية في العراق من خلال توزيع القروض وتوفير العلف واستيراد بعض أنواع الحيوانات لغرض تكاثرها ونموها، وعزا أسباب تدهور الثروة الحيوانية في العراق إلى شحة المياه وقلة الدعم الحكومي لها.

وقال الدوركي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن تنمية الثروة الحيوانية في العراق تحتاج إلى مشروع وطني تقوم به وزارة الزراعة بالتعاون مع الجمعيات الفلاحية والتعاونية من خلال توزيع القروض المادية الميسرة ووضع ضوابط لها واستيراد بعض أنواع المواشي الحيوانية لغرض توفير الحليب والألبان، بالإضافة إلى توفير كل ما يحتاجه هذا القطاع من المياه والعلف في سبيل تكاثر ونمو الثروة الحيوانية في العراق.

وأضاف الدوركي: أن أسباب تدهور الثروة الحيوانية هي نتيجة قلة الأمطار وشح المياه وغياب الدعم والمراقبة الحكومية لهذا القطاع، مؤكداً أن النظام السابق كان له الدور الكبير في إهمال وتبديد الثروة الحيوانية مما أدى إلى تدهورها.

وتابع: الواقع العراقي الجديد واجه معوقات كثيرة وقفت أمام تطور ونمو القطاع الزراعي والثروة الحيوانية في العراق منها محاربة دول الجوار كقطع المياه وغيرها، متوقعاً: خلال الفترة المقبلة ستشهد الثروة الحيوانية تطوراً ونمواً في حال دعمها وتقديم كل ما تحتاجه.

وذكر عضو لجنة الزراعة والمياه البرلمانية لا يوجد هناك إهمال من قبل الحكومة أو وزارة الزراعة لهذه الثروة وإنما تحتاج إلى الجدية في العمل وتفعيل دعمها من خلال تقديم التسهيلات لتسلم القروض وتوفير اللقاحات للأغنام والأبقار والدواجن، بالإضافة إلى إيجاد مشروع وطني يعيد العراق إلى واقعه المتطور في الثروة الحيوانية لكي يكون ليس فقط بلداً محققاً الاكتفاء الذاتي بل يصدر منتجاته إلى كل العالم.